

خلال جلسة عقدها داخل خيمة الاعتصام أمام معبر رفح في الذكرى السنوية الثامنة لفرض الحصار

المجلس التشريعي يحلّل احتلال مسؤولية الحصار ويدعو مصر لتحمل مسؤولياتها القومية وفتح معبر رفح بشكل دائم



د. بحر يدعو قضاة مصر لتقوى الله في مقاومة الشعب الفلسطيني وعدم اصطناع عدو وهمي والزج بالفلسطينيين في الشأن المصري الداخلي

المجلس التشريعي يشارك في تشييع الشيخ الكحلوت مفتي غزة السابق

أي من مقدساتنا وسندافع عنها بدمائنا وأبناءنا، ولن يكون لليهود موطئ قدم فيها بإذن الله». وأشاد بحر بمناقب العلامة الكحلوت في مجال الإفتاء، كونه المرجعية الأولى للإفتاء في قطاع غزة، وقد تخرج على يديه الآلاف من الطلاب والطالبات في العلم الشرعي والتخصصات المختلفة، وقال: «كان مفتيا ومصلحا اجتماعيا وداعية، ولكنني أذكر من فتواه المهمة ما حرم فيه تحريما قاطعا بيع الأراضي لليهود، كما أذكر أصدقاءه من العلماء، وكان صديقا للشيخ أحمد ياسين، وكان الشيخ ياسين يستعين به لتقديم دورات للخطباء والمتدربين من أبناء الشعب الفلسطيني، وكان في آخر حياته يجب المساجد في رمضان».

من ناحيته أوضح رئيس الوزراء اسماعيل هنية أنه لا نصر إذا افترق العلماء عن الإمراء وأن الأمة لا تنتصر إذا فرقت بين السلطان والقرآن مؤكدا أن تقدم العلماء من علامات النصر.



المبارك، الذين تصدوا بصدورهم العارية صباح اليوم لاحتفامات المستوطنين وجيش الاحتلال للمسجد الأقصى، هؤلاء الذين يسرون على خطى الشيخ الكحلوت ونحن معهم، لن نفرط يوما في

ونعى بحر الشيخ الكحلوت فقيد الشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية، قائلا: «في ظل هذه الروح الطاهرة الصاعدة إلى ربها نوجه تحية إلى أهلنا الصامدين والمرابطين في المسجد الأقصى

د. بحر: كان مفتيا وداعيا ومصلحا اجتماعيا

هنية: لا نصر إذا افترق العلماء عن الإمراء

شارك الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي في مراسم تشييع الشيخ العلامة عبد الكريم الكحلوت مفتي غزة السابق في المسجد العمري وسط مدينة غزة أول أمس. وحضر مراسم التشييع شخصيات حكومية واعتبارية على رأسها رئيس الحكومة الفلسطينية اسماعيل هنية ووزراء الحكومة، بالإضافة إلى عدد كبير من العلماء ورجال القضاء، وجماهير غفيرة من أبناء الشعب الفلسطيني.

د. بحر: غزة أصبحت تصدر العلماء والقراء للعالم الخارجي



تعمل في سبيل خدمة القرآن ونشر العالم، مشيراً إلى أن وزارته تستعد لإطلاق معهد التأهيل والتطوير لخدمة الدعوة وتطوير قدراتهم وخاصة فيما يتعلق بالخطب المنبرية. من ناحيته أوضح رئيس مجلس إدارة دار القرآن الكريم النائب في المجلس التشريعي عبد الرحمن الجمل جهود مؤسسته في خدمة القرآن الكريم وتخرج الدعاة وتعليم أحكام التلاوة والتجويد، مشيراً إلى أن دار القرآن الكريم تجد دعماً مادياً ومعنوياً من المجلس التشريعي ووزارة الأوقاف في رعاية ودعم مسيرتها، شاكرًا كل من يقدم الدعم لمؤسسته.

وأشار بحر إلى أن غزة اليوم أصبحت تصدر للعالم الخارجي العلماء والقراء والدعاة الذين تساهم دار القرآن في تخريجهم ورعايتهم فقد سافرت الوفود في الأعوام الماضية لماليزيا واندونيسيا وغيرها من البلدان ليساهموا في الدعوة إلى الله وهداية الناس وتبليدهم لرب العالمين. بدوره أوضح وزير الأوقاف والشؤون الدينية إسماعيل رضوان أن دار القرآن الكريم تسير مع وزارة الأوقاف جنباً إلى جنب في خدمة القرآن الكريم ونشر العلم الشرعي في قطاعنا الحبيب، مؤكداً على استعداد وزارته لتوفير الدعم المادي والمعنوي لدار القرآن والمؤسسات المشابهة التي

أشاد بالجيل الحالي واعتبره جيل النصر

شارك د. أحمد بحر النائب الأول للرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني في حفل أقامته دار القرآن الكريم والسنة بمقرها بمدينة غزة لافتتاح المعهد القرآني للعلوم القرآنية والشرعية، برعاية رئيس السدار النائب د. عبد الرحمن الجمل وحضور وزير الأوقاف والشؤون الدينية إسماعيل رضوان ورئيس تجمع المؤسسات الخيرية الإسلامية وأعضاء مجلس الإدارة ولضيف من العاملين بدار القرآن.

وأكد بحر في كلمته أن شعبنا أصبح اليوم للقدس أقرب بفضل إعداد الجيل وتربيته على حب الجهاد والاستشهاد، منوهاً إلى أن هذا الجيل بات يختلف تمام عن الأجيال السابقة بعد الصحوة الإسلامية التي عمت ربوع وطننا. وأشاد بحر بالدور الذي تقوم به دار القرآن الكريم والسنة سواء على صعيد التربية وإعداد جيل النصر والتمكين، منوهاً إلى أن فلسطين بحاجة لجيل من الشباب القرآنيين لتحريرها، مشيراً إلى أن شباب اليوم باتوا يعتبرون القرآن منهاج حياة الأمر الذي يقربنا من يوم التحرير والنصر والتمكين. وتابع: «إن قوى الظلم والاستكبار العالمي اليوم تتآمر على شعبنا لأنه سائر نحو التحرير ولن يتنازل عن حقوقه وثوابته التي يريد لنا الغرب التخلي عنها وما خطة كيري عنا ببعد حيث يراد لنا الاعتراف بيهودية الكيان وبالتالي شطب القضية الفلسطينية وتصفيته تماماً».

د. بحر يثمن قرار مجلس النواب الأردني بطرد السفير الإسرائيلي وسحب السفير الأردني من الكيان

ثمن اليوم د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي القرار الذي اتخذته البرلمان الأردني بالأغلبية والقاضي بطرد السفير الصهيوني من العاصمة الأردنية عمان وسحب السفير الأردني من الكيان. واعتبر بحر في بيان صحفي اليوم الأربعاء ٢٦ - فبراير أن القرار يأتي منسجماً مع التوجهات الشعبية العربية المناهضة للاحتلال الصهيوني والرافضة لكافة وسائل وسبل التطبيع معه. ودعا بحر بر لمانات الدول التي يتواجد فيها سفراء صهيانية للسير على خطى البر لمان الأردني، معتبراً الخطوة نصرة واضحة للشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية. وكان مجلس النواب الأردني قد أقر اليوم بالأغلبية مقترح النائب يحيى السعود رئيس لجنة فلسطين النيابية والنائب خليل عطية بطرد السفير الإسرائيلي وسحب السفير الأردني من الكيان.

ثمن جهودهم في خدمة المجتمع

التشريعي يستقبل وفداً من تجمع النقابات المهنية



مقيّمة ومرفوضة شعبياً وفصائلياً ونقابياً. وشدد بحر على أن المجلس التشريعي لن يتوانى في تقديم الخدمة لتجمع النقابات ومؤسسات الشعب الفلسطيني، مضيفاً: «نحن جنود في خدمتكم وخدمة أبناء شعبنا ومشروعنا الوطني ومستعدون أن نشارككم في أي عمل فيه أو نشاط أو فعالية فيها مصلحة وطنية لشعبنا فنحن نعمل سوياً في خدمة مشروعنا الكبير». وشدد بحر أمام وفد تجمع النقابات المهنية على أن كل شرائح المجتمع تدعم النقابات لأنهم يحملون هموم المجتمع الفلسطيني إلى جميع المحافل المحلية والإقليمية على الوجه المطلوب.

من جانبه شرح رئيس تجمع النقابات الفلسطينية د. كمال أبو عون بعض المواقف التي يواجهها التجمع، منوهاً إلى ضرورة العمل بشكل نقابي وليس في إطار حزبي على اعتبار أن النقابات تقدم الخدمة لكافة منتسبيها بغض النظر عن الانتماءات الحزبية. وشدد على أهمية وثيقة الواجب المقدس للنقابات كوثيقة تاريخية تؤكد على الحفاظ على الحقوق والثوابت الفلسطينية. وفي نهاية اللقاء قدم الوفد لرئاسة المجلس التشريعي وثيقة بعنوان «بحبل الله تعاهدنا».

استقبل د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي بمكتبه في مدينة غزة ممثلي تسعة عشر نقابة من النقابات المهنية في قطاع غزة. وثمن بحر عمل النقابات والتجمع النقابي، مشيداً بالمستوى العالي من الخبرة والكفاءة التي يتمتع بها ممثلو تلك النقابات سواء على الصعيد النقابي أو الإداري والمهني. وأوضح بحر أن المجلس التشريعي يراقب ويتابع النشاطات التي تقوم بها التجمعات النقابية عن كثب، مؤكداً بأن تلك النشاطات كان لها بالغ الأثر الإيجابي في المجتمع الفلسطيني.

ونوه بحر للدور الذي تمارسه النقابات في الدول الأخرى، معرباً عن ثقته بأن نقابات شعبنا تسير على ذات النهج والفعالية في خدمة منتسبي النقابات وأفراد الشعب الفلسطيني كافة. وأشاد بحر بالجهود التي يبذلها تجمع النقابات المهنية، مشيراً إلى أن النقابات أبدت موقفاً سياسياً مهماً خلال الأيام القليلة الماضية تمثل برفض ما أقدمت عليه السلطة في رام الله من شطب خاتمة الدين من بطاقة الهوية الفلسطينية، موضحاً بأن عموم أبناء شعبنا يرفضون هذا الأمر وأن السلطة قد اتخذته لأهداف سياسية

خلال وقفة تضامنية مع الوزير قبها

د. بحر يدين الاعتداء الآثم

ويعتبره خدمة للاحتلال ولتخريب أجواء المصالحة



لتحقيقها، معتبراً أن الاعتداء يأتي في سياق الفتان الأمني وإشاعة الفوضى والاجرام في المجتمع الفلسطيني في الضفة المحتلة. وحمل بحر السيد محمود عباس المسؤولية كاملة عن الاعتداء، مطالباً الشخصيات الوطنية والمؤسسة المجتمعية للضغط على السلطة في رام الله لتشكيل لجنة تحقيق محايدة وليس من طرف السلطة حتى يتسنى كشف الجناة وإنزال أقسى العقوبات بحقهم وبالسرية الممكنة.

من ناحيته تمنى وزير الأسرى والمحررين د. عطا الله أبو السبح الشفاء التام للوزير قبها، مشدداً على أن الاعتداء بمثابة وسام شرف يضاف لأرصدة الوزير قبها في حين أنه يشكل وصمة عار على حيين الفاعلين ومن أرسل بهم، واصفاً المعتدين بأنهم خفافيش ظلام متساوقون مع الاحتلال البغيض. واعتبر أبو السبح بأن الاعتداء الآثم ليس موجهاً للوزير قبها فحسب وإنما يسعى المخططون له لضرب قضية الأسرى

أكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أن الاعتداء على الوزير السابق وصفي قبها جاء بعيد انتقاده لسياسات السيد محمود عباس، واصفاً المعتدين بأنهم بلطجية وخارجون عن القانون والنظام، منوهاً إلى أن الاعتداء يهدف لتخريب أجواء المصالحة الفلسطينية وإعادة عجلتها الي الوراء. جاءت أقوال بحر لدى مشاركته على رأس وفد برلماني في الوقفة التضامنية التي نظمتها

وزارة شئون الأسرى والمحررين بساحة المجلس التشريعي مع الوزير قبها إثر تعرضه للاعتداء. وشارك في الوقفة وزير الأسرى والمحررين د. عطا الله أبو السبح وكلا من النواب محمد فرج الغول، عاطف عدوان، محمد شهاب، إسماعيل الأشقر وضيف من الأسرى والمحررين من غزة وبعض أسرى الضفة المبعدين إليها وعدد من المهتمين بشؤون وقضايا الأسرى والمحررين. ووجه بحر انتقاداً لاذعاً للسيد محمود عباس، محملاً إياه المسؤولية كاملاً عن الاعتداء الآثم الذي تعرض له الوزير قبها، مضيفاً: «قبها يعتبر رمزاً وطنياً معروفاً وبدلاً من تكريمه يتم الاعتداء عليه وبشكل وحشي دون مراعاة لأبسط قواعد الإنسانية أو الحصانة التي تتمتع بها الشخصيات الاعتبارية».

وأضاف بحر أن الاعتداء يعتبر خدمة مجانية للاحتلال وبهدف تخريب أجواء المصالحة التي يسعى شعبنا الفلسطيني

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

المصالحة.. والاعتداء على قبها!

ثمة مشهدين يوغلان في التمايز يوماً بعد يوم على الساحة الفلسطينية. المشهد الأول يؤشر إلى انفتاح مضطرب تضطلع به حركة حماس والحكومة الفلسطينية في غزة على مختلف الأصعدة والمجالات، ويمكن تلمسه في الانفتاح الكبير والتفاعل الواضح مع القوى والفصائل الوطنية والسياسية وسائر شرائح ومكونات المجتمع، وتقبل النقد واستيعاب الرأي الآخر، وبسط جسور الحوار والتفاهم والتواصل مع قادة الرأي والنخب المثقفة في المجتمع.

في المقابل يحفل المشهد الآخر بصورة مشوهة تبدو فيها السلطة الفلسطينية في رام الله غارقة في الانغلاق، ومسح الحريات، والتبرم بحرية الرأي والتعبير، وعدم التسامح مع الآراء المخردة خارج السرب الرسمي.

لا نملك وصفاً وطنياً وأخلاقياً وإنسانياً لطبيعة الجريمة الكبرى التي تقترنها سلطة رام الله وأجهزتها الأمنية بحق المخالفين لسياستها ومواقفها في عموم الضفة الغربية، بل والأدهى والأمر ملاحقة المقاومة بما تجاوز كل الخطوط الحمراء وانتهك كل القيم الأخلاقية والمبادئ الوطنية والمضامين الإنسانية.

اختطافات واعتقالات يومية دون أي تهمة حقيقية، تعذيب شرس وامتياز لكرامة وأدمية الإنسان داخل السجون وأقبيبة التحقيق، هتك كامل لكل عرى الحريات العامة والخاصة، وممارسات قذرة وعريضة مفضوحة يندى لها الجبين الوطني على مختلف الأصعدة والمستويات، تنفيذاً للالتزامات الأمنية الواردة في اتفاقية أوسلو وخارطة الطريق، وتجسيدا لربط مصير ومستقبل السلطة بمصير ومستقبل الاحتلال، وخشية انقطاع المال السياسي المسموم المغموس بدم وأهات الضحايا الأبرياء.

ولم يكن آخر تلك الجرائم ما أقدمت عليه عناصر أمنية تابعة للسلطة من اعتداء بشع على الأخ المجاهد والأسير المحرر وصفي قبها وزير الأسرى السابق إثر انتقاده مواقف السلطة من حق عودة اللاجئين، ما أدى إلى إصابته بجروح وكسور في مختلف أنحاء جسده وتحطيم سيارته الشخصية. من المفارقات أن ترتكب الجرائم على أرض الضفة صباح مساء، وأن تتوالى فصول ومشاهد المجزرة السلطوية بحق أبناء وأنصار حماس وقوى المقاومة، فيما ترتفع عقيرة قادة فتح والسلطة بالتباكي على الحوار والمصالحة الوطنية في إطار سياسة عقيمة وموقف مكشوف يهدف إلى التغطية الكاملة على مسلسل الجرائم الوطنية والأخلاقية والإنسانية التي أدمت قلب الضفة الغراء وذبحتها من الوريد إلى الوريد.

لم تكن حادثة الاعتداء ضد الوزير قبها الأولى في سياق حال الملاحقة والتضييق الذي تمارسه سلطة رام الله ضد قيادات وكوادر وعناصر المقاومة، فقد تم الاعتداء على النائب المرحوم الشيخ حامد البيتاوي مرتين من قبل، وإحدى هذه المرات إطلاق النار على ساقه علانية أمام الناس، وتم الاعتداء على النائب منى منصور مرتين باقتحام البيت وتفتيشه، فضلاً عن ملاحقة نواب كتلة التغيير والإصلاح في تنقلاتهم واقتحام وتفتيش بيوتهم في أوقات سابقة خلال السنوات الماضية، والجريمة الكبرى إغلاق المجلس التشريعي في رام الله ومنع د. عزيز دويك من دخول مكتبه وممارسة مهامه. كيف يمكن للمصالحة أن تتم وتؤدي أكلها، وللتوافق الوطني أن يأخذ مجراه، وللعلاقات الوطنية أن تستقر ويعود لها رونقها القائم على أساس الثقة والاحترام المتبادل، في الوقت يتعرض فيه ممثلو إرادة الشعب إلى الإرهاب والاعتداء والتهديد، ويمنعون فيه حتى من دخول مقر المجلس التشريعي في رام الله لمزاولة مهامهم البرلمانية وواجباتهم الوطنية؟!

ما يمارس بحق النواب وقيادات وكوادر المقاومة في الضفة يعطي مؤشرات سلبية قائمة حول فرص بناء الثقة والشراكة المتبادلة. فهل ينجح عقلاء فتح وسلطتها في لجم الموترين وأداء استحقاقات المصالحة الوطنية؟ أم أن الرقع قد اتسع على الراقع، وأضحت المصالحة شعاراً تلوكه الأسنة المضللة دون أي مضمون؟!

على أية حال، يجب أن يدرك أصحاب هذه الإجراءات أن الوضع الفلسطيني لا يحتمل العودة إلى الوراء، واجترار عهد التضييق والملاحقة سيء الذكر والصيت، فالمقام مقام تطور وإصلاح وانفتاح، وليس مقام قمع وتشنج وانغلاق، لما فيه خدمة مصالح شعبنا ووطننا وقضيتنا.

استمع للاحتياجات اللوجستية والبشرية

المجلس التشريعي يستقبل وفداً من المجلس الأعلى للقضاء



المشروع كونه سيوفر مكاناً يليق بالقضاء الفلسطيني النزيه. من ناحيته رحب د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي بوفد المجلس الأعلى للقضاء في رحاب المجلس التشريعي الفلسطيني، معبراً عن ثقته العالية بنزاهة القضاء الفلسطيني. ولفت إلى أن عموم أبناء شعبنا الفلسطيني يتقنون في القضاء ويعتبرونه نزيهاً، مؤكداً بأن التشريعي سيتابع القضايا التي تم طرحها أثناء اللقاء مع الجهات ذات الاختصاص. وأعلن بحر عن تشكيل لجنة برلمانية مختصة لتذليل العقبات التي تعترض عمل القضاء، مشدداً على رغبة المجلس التشريعي بتوفير الظروف الملائمة لعمل القضاء في أجواء الاستقلالية التامة. وأشاد بحر بالقضاة والعاملين بمرافق القضاء وبالمستوى المهني والعلمي والخبرة والكفاءة التي يتمتعون بها، مؤكداً على أن قطاع غزة يعيش حالة غير مسبوقة من الاستقرار الأمني والثقة بالقضاء. وطمان بحر الوفد قائلاً: «إن المجلس التشريعي سيبذل أقصى الجهود مع جهات الاختصاص المختلفة من أجل حصول المجلس الأعلى على إحداثياته من الوظائف عن العام الحالي سواء على مستوى القضاء أو الإداريين حتى يتمكن المجلس من القيام بالمهام المناطة به على أكمل وجه».

بدوره أبدى رئيس اللجنة القانونية النائب محمد فرج الغول تفهمه لكل ما طرحه وفد القضاء، ونوه إلى أن لجنته قدمت تقريراً للمجلس التشريعي في الأسبوع المنصرم عن واقع القضاء ومرافقه كافة. وأوضح بأن لجنته صاغت تقريرها بناءً على دراسة التقارير الدورية التي تقدم لها من قبل جهات القضاء المختصة وبناءً على تصور اللجنة التي قامت بالعديد من الزيارات الميدانية للمحاكم واطلعت عن كثب على الواقع القضائي.

وشدد الغول على أن التقرير الذي تم إقراره من قبل المجلس التشريعي وأصبح بذلك قراراً سيتم متابعته من السلطة التنفيذية ممثلة بمجلس الوزراء، مؤكداً على شمولية التقرير واحتوائه لكل طلبات ومتطلبات المجلس الأعلى للقضاء.

وأعرب الغول عن أمله في إنجاز بناء قصر العدل بالسرعة الممكنة لأنه سيوفر مكاناً يليق بالقضاء والمحاكم.

استقبل د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي بمكتبه وفداً من المجلس الأعلى للقضاء بحضور النواب محمد فرج الغول وجمال نصار وجميلة الشنطي.

وترأس وفد المجلس الأعلى للقضاء المستشار عادل خليفة، وضم في عضويته المستشارين انعام خليفة وفاطمة المخلاطي وأنور أبو شرح، كما حضر اللقاء وكيل وزارة العدل عمر البرش ومدير عام الشؤون المالية والإدارية بالمجلس الأعلى للقضاء أمير أبو العمرين. وشكر خليفة في بداية اللقاء للمجلس التشريعي الجهود التي بذلها في سبيل دعم القضاء على مدار الأعوام الماضية، مستعرضاً الانجازات التي حققها القضاء خلال الفترة الماضية، منوهاً إلى أنه يرسل تقاريره بشكل دوري لرأس السلطة التشريعية للاطلاع عليها وفقاً للأصول.

ولفت خليفة إلى حجم القضايا المطروحة أمام القضاء، معبراً عن الثقة البالغة التي يتمتع بها القضاء لدى المواطنين الأمر الذي يفسر لجوهم للمرافق القضائية والمحاكم حال الخلافات فيما بينهم. وتطرق خليفة في حديثه لموضوع الترقيات داخل الجهات القضائية وخاصة ترقية القضاة إلى عضوية المحكمة العليا، مشدداً على الحاجة الماسة لتلك الترقيات حتى يتسنى للقضاة القيام بواجباتهم والنظر في القضايا المطروحة أمامهم بالسرعة الممكنة بغية إنجازها في الوقت المناسب، مطالباً بضرورة تثبيت الموظفين العاملين بمرافق القضاء المختلفة.

بدوره أوضح مدير عام الشؤون المالية والإدارية بالمجلس الأعلى للقضاء أمير أبو العمرين الحالة المتردية لمبنى المحاكم في قطاع غزة نظراً لقدمه وصغر حجمه، منوهاً للأعداد الكبيرة التي تزور مبنى المحاكم يومياً سواء كانوا مراجعين أو محامين وغير ذلك من أفراد الشرطة المخصصين لحماية الموقوفين الأمر الذي يتسبب بالاحتفاظ الشديد.

ودعا وفد المجلس الأعلى للقضاء رئاسة المجلس التشريعي للمساهمة في حث السلطة التنفيذية بغية التعجيل في بناء قصر العدل الذي كان قد تبرع أمير قطر ببنائه، لا سيما وأنه تم فرز قطعة الأرض المطلوبة لذلك، مؤكداً على الأهمية البالغة لهذا

حذر من اندلاع حرب دينية

د. بحر يستنكر اقتحام متطرفين يهود للمسجد الأقصى

وناشد بحر كافة المؤسسات الدولية والحقوقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة وأمينها العام لوقف الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة بحق المسجد وإدانة الهجمة الشرسة التي يتعرض لها المسجد الأقصى المبارك.

وحذر بحر من محاولات «الكنيست» الصهيوني الرامية لمناقشة مشروع قانون لإلغاء السيادة الأردنية على المسجد الأقصى واحلال السيادة الصهيونية بدلاً منها، مشيراً إلى أن هذه المحاولات تأتي متناغمة مع تطلعات الجماعات الصهيونية المتطرفة التي تريد تقسيم المسجد الأقصى على صعيد المكان والزمان على غرار المسجد الابراهيمي في الخليل.

ودعا بحر المملكة الأردنية لمجابهة هذا التوجه الصهيوني والتمسك بكل السبل بالسيادة الأردنية على الأقصى والحرم القدسي.

وتوجه بحر لأحرار وشعوب العالم العربي والإسلامي بضرورة التحرك الفوري دعماً للقدس والأقصى من خلال المسيرات الجماهيرية والفعاليات المستمرة ليبقى المسجد الأقصى حاضراً في وجدان أبناء العالم العربي والإسلامي في كل مكان وحتى يكون الأقصى نابضاً في قلوب الأمتين العربية والإسلامية.

استنكر د. حمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني اقتحام مجموعة من المستوطنين المتطرفين لباحات المسجد الأقصى، معتبراً ذلك تصعيداً خطيراً تجاه المقدسات الإسلامية.

وحذر بحر في بيان صحفي الثلاثاء ٢٥-٢-٢٠١٤ من تداعيات اقتحام المسجد الأقصى، محملاً الاحتلال مسؤولية انفجار المنطقة بأسرها واندلاع حرب دينية جراء اعتداءات الجماعات المتطرفة على المسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية، مؤكداً على قدسية المسجد الأقصى وتجريم المساس به من أي طرف.

وطالب بحر جماهير الشعب في الضفة الغربية والقدس والأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ بالنفير العام نصرته للأقصى، مشيداً بالدور الهام الذي يقوم به المرابطون في المسجد الأقصى الذين تمكنوا من منع الجماعات المتطرفة من الاستمرار في اقتحامهم للمسجد.

كما طالب د. بحر لجنة القدس الدولية التي يرعاها الملك محمد السادس لاتخاذ قرارات مناسبة وجريئة ترتقي لمستوى المخاطر التي يتعرض لها المسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية والعمل الجاد على حمايتها من الاحتلال الإسرائيلي ومؤسساته المتطرفة والعنصرية.

خلال جلسة عقدها داخل خيمة الاعتصام أمام مع

المجلس التشريعي يحمل الاحتلال مسؤولية الحصار ويدعو

د. بحر يدعو السلطات المصرية لتقوى الله في مقاومة الشعب الفلسطيني وعدم اصطناع عدو وهمي والنزج بالفلسطينيين في الشأن المصري الداخلي

د. البردويل مقرر اللجنة السياسية يدعو سلطة رام الله للوقوف بجانب شعبها المحاصر ويدعو البرلمانات العربية والدولية لملاحقة قادة الاحتلال قضائيا

النواب يدعون لسرعة إنجاز المصالحة الوطنية ويطالبون بحراك فلسطيني وعربي ودولي لمواجهة الحصار الكارثي المفروض على القطاع

الرقم	النشاط	العدد
1.	جلسات المجلس	126
2.	القوانين	50
3.	جلسات الاستماع	421
4.	الأسئلة	42
5.	اجتماعات اللجان	843
6.	تقارير اللجان وبياناتها	252
7.	الزيارات الميدانية	310
8.	القرارات	336
9.	ورش العمل	91
10.	الجولات الخارجية	30 دولة
11.	استقبال الوفود	234 استقبال
12.	المؤتمرات الخارجية	18 مؤتمر
13.	المؤتمرات الصحفية	131
14.	البيانات الصحفية	484
15.	صحيفة البرلمان	174
16.	الفعاليات الوطنية	431
17.	شكاوى اللجان + ديوان الشكاوى	6038
18.	أسرى الشرعية	12 نائب

منخفض أليكسا وعدم دخول مواد بناء لإعادة اعمار بيوتهم، مشيراً إلى أن إغلاق المعابر لمدة طويلة ومنع عشرات الالف المواطنين من مغادرة القطاع أدى إلى فقدان عدد منهم لوظائفهم وإقاماتهم وشتت الأسر، لافتاً إلى أن نسبة الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة بلغت ٥٧٪. ولفت إلى أن الحصار تسبب في ضياع مستقبل آلاف الطلاب، وتوقف مشاريع بناء المؤسسات التعليمية القائمة. وأشار البردويل إلى أن الحصار أدى إلى وفاة المئات من أبناء الشعب الفلسطيني جراء منعهم من السفر لتلقي العلاج اللازم لهم خارج القطاع، فضلاً عن العجز في المهمات الطبية بنسبة ٥٢٪ والعجز في الأدوية بنسبة ٢٩٪ وعدم السماح بإدخال الأجهزة الطبية لا سيما الأجهزة اللازمة لعلاج الأورام بالإشعاع وأجهزة المختبرات الطبية الحديثة والمتطورة. وأوضح البردويل أن الحصار ضرب الاقتصاد الفلسطيني في مقتل مسبباً إغلاق مئات المصانع نتيجة نقص المواد الخام اللازمة للصناعة وانقطاع التيار الكهربائي وعدم توفر الوقود

الى غزة من الجانب المصري كما اتفق سابقاً وتوقيف مشروع الربط الثماني «شبكة الكهرباء العربية» الخاص بقطاع غزة منذ عشر سنوات، وكذلك عدم موافقة الإخوة في مصر على تطوير اتفاقية شراء الوقود الصناعي بالسعر الدولي، أدى كل ذلك إلى انقطاع الكهرباء عن القطاع لمدة ١٢ ساعة يومياً مما كان له أثر على كافة القطاعات الإنشائية والصحية والتعليمية والمصانع والبلديات والبيوت، ما تسبب في موت ١١ شخصاً من بينهم ٨ أطفال حرقاً في العام ٢٠١٣ فقط نتيجة استخدام المواطنين لبدائل بدائية أخرى عن الكهرباء كالشموع وغيرها، وحرق ٦٠٠ بيت عام ٢٠١٣ بسبب الشموع والماس الكهربائي، فضلاً عن توقف وبشكل كامل لجميع منشآت معالجة مياه الشرب والمياه العادمة وانخفاض وصول مياه الشرب والاستخدام المنزلي إلى غالبية سكان القطاع وقد يصل الامر الى انقطاعها التام عن بعض المناطق لمدة تصل الى أسبوع ما تسبب بحدوث أضرار بيئية خطيرة». وأوضح البردويل أن أكثر من ١٢٠٠٠ مواطن أصبحوا دون مأوى بعد تدمير الكيان الصهيوني لبيوتهم وكذلك البيوت المتضررة بسبب

العدو الصهيوني حربين على قطاع غزة حرب الفرقان وحجارة السجيل وقصف مبنى المجلس التشريعي في غزة في تاريخ ٢٠٠٩/١/١ بثلاثة صواريخ من قبل الاحتلال الإسرائيلي ليضعه أثراً بعد عين واغتيال النائب سعيد صيام وزير الداخلية في تاريخ ٢٠٠٩/١/١٥ وقصف مقرات كتلة التغيير والإصلاح وبيوت النواب واعتقال رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك وأكثر من أربعين نائباً من كتلة التغيير والإصلاح، كل هذا لأن الشعب الفلسطيني اختار الديمقراطية النزيهة في انتخابات ٢٠٠٦م وجاء بمثليه في المجلس التشريعي، فانقلبت الرباعية الدولية وأمريكا وإسرائيل ومن لف معهم على الانتخابات الحرة والنزيهة وأعلنت عدم اعترافها بنتائج الانتخابات إلا إذا اعترفت حماس بإسرائيل، ونبتت المقاومة". وتساءل: "هل يُعقل أن يُعاقب الشعب الفلسطيني ويحاصر بسبب اختياره للديمقراطية الحرة والنزيهة التي شهد لها العالم بذلك؟"، مشيراً أنه من المؤسف أن السلطة في رام الله قد أغلقت المجلس التشريعي ومنعت رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك من دخول المجلس وممارسة عمله، وأنه من المؤسف أيضاً أن نقول اليوم أن محاكمة القضاء المصري المقاومة الفلسطينية ممثلة في حماس كمنظمة إرهابية يوم ٢٠١٤/٢/٢٥م أمرٌ عجيب وغريب. وطالب بحر السلطات المصرية بفتح المعبر في كل يوم للمرضى، وأصحاب الإقامات، والطلاب وللبضائع، ومواد البناء، وللبترول، والدواء حتى يكسر الحصار بإذن الله.

ولفت إلى أنه رغم الحصار والإغلاق والمؤامرة على مشروع الثوابت الفلسطينية فإن المجلس التشريعي أنجز طيلة الأعوام الثمانية الماضية ما يلي:

تقرير اللجنة السياسية



وتلا النائب صلاح البردويل مقرر اللجنة السياسية في المجلس التشريعي تقرير لجنته حول الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، مؤكداً أن الحصار مس جميع مناحي الحياة للشعب الفلسطيني مما أثر على الاحتياجات الأساسية والخدمات في مختلف القطاعات والمجالات الإنسانية والصحية والتعليمية والاقتصادية والأمنية، وأن الحصار يعتبر الأكثر بشاعة في دوافعه وأسبابه الاقتصادية والأمنية وكذلك في دوافعه السياسية البعيدة. وأضاف: «لقد أدى منع دخول الوقود الخاص بشركة توليد الكهرباء وعدم رفع كمية الكهرباء الواردة

حمل المجلس التشريعي الفلسطيني الاحتلال الصهيوني مسؤولية الحصار المفروض على قطاع غزة وآثاره الكارثية في مختلف المجالات. ودعا التشريعي -خلال جلسة عقدها الأحد الماضي (٢٣-٢٠) في خيمة الاعتصام المنصوبة أمام معبر رفح في الذكرى السنوية الثامنة لفرض الحصار- السلطات المصرية إلى فتح معبر رفح بشكل دائم للأفراد والبضائع، وعدم النزج بالفلسطينيين في شئونها الداخلية. وطالب التشريعي سلطة رام الله بالوقوف بجانب شعبها المحاصر، داعياً الأمم المتحدة ومجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان لتحمل مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية تجاه رفع الحصار عن غزة. وناشد التشريعي البرلمان العربي للضغط على حكوماتها من أجل ملاحقة قادة الاحتلال قضائياً لارتكابهم جريمة الحصار ضد شعبنا، داعياً في الوقت نفسه البرلمانات الأوروبية إلى الدفاع عن شعاعات ومبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية والدفاع عن حقوق شعبنا في الحياة والحرية كقضية إنسانية وسياسية تمس الكرامة الإنسانية جمعاء.

د. بحر: اتهامات باطلة

فقد افتتح د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الجلسة، مؤكداً أن اتهام السلطات المصرية للمقاومة الفلسطينية بالإرهاب هو اتهام باطل قانونياً وإنسانياً ووطنياً، متسائلاً: "هل المقاومة التي ضربت بصواريخها الاحتلال الإسرائيلي في القدس المحتلة وتل الربيع إرهابية؟ وهل المقاومة التي تدافع عن عدالة قضيتها إرهابية؟ وهل المقاومة التي هي رأس الحربة للدفاع عن الأمة العربية والإسلامية إرهابية؟".

وأكد أن ذلك يعد تخلياً عن دور مصر الطويل في دعم القضية الفلسطينية، وتجريم لنضال الشعب الفلسطيني، مشيراً إلى أن ذلك يعد محاكمة سياسية بامتياز بعد فشل الحملات السابقة للزج بالمقاومة الفلسطينية في أزمات مصر الداخلية ومحاولة لاصطناع عدو وهمي خارجي يهدف للفت الأنظار عن الأزمة الداخلية في مصر.

ودعا بحر القضاء المصري لتقوى الله في مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال البغيض واحترام تضحياته من شهداء وجرحى وأسرى. وأضاف: "نؤكد لأبناء شعبنا في كل مكان وللقادة والزعماء العرب وإلى رؤساء وأعضاء البرلمانات العربية والإسلامية والدولية وللجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ولمنظمات حقوق الإنسان في العالم أن هذا الحصار والتضييق وخنق قطاع غزة وشن

بررفع في الذكرى السنوية الثامنة لفرض الحصار

مصر لتحمل مسؤولياتها القومية وفتح معبر رفح بشكل دائم



المصري.

وطالب التقرير أيضا سلطة رام الله بالوقوف بجانب شعبيها المحاصر، والتوجه للأمم المتحدة بكل هيئاتها، ولجميع المؤسسات الدولية السياسية والاقتصادية والحقوقية لرفع الحصار عن الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

وتوجه التقرير لكافة مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية المحلية والدولية للقيام بدورها لرفع الحصار وإغاثة الشعب الفلسطيني وتسوير القوافل لكسر الحصار عن القطاع، داعيا كافة القوى السياسية الفلسطينية لتحمل مسؤولياتها الوطنية والأخلاقية باتخاذ مواقف راسخة وقوية لرفع الحصار.

وناشد البرلمانات العربية للضغط على حكوماتها من أجل الملاحقة القضائية لدولة الاحتلال وقيادتها السياسية والعسكرية لارتكابهم جريمة الحصار ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

كما دعا البرلمانات الأوروبية إلى الدفاع عن شعارات ومبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية والدفاع عن حقوق شعبنا في الحياة والحرية كقضية إنسانية وسياسية تمس الكرامة الإنسانية جمعا.

كما ناشد التقرير الشعوب العربية والإسلامية وممثليها وبرلمانييها للضغط على حكوماتهم من أجل إنهاء جريمة الحصار على قطاع غزة والتي تخالف كل القيم السماوية والوطنية.

مداخلات النواب

النائب منى منصور



فقد وجهت النائب منى منصور من نابلس في مداخلة عبر الهاتف تحية لأهالي قطاع غزة الصامدين في وجه الحصار، وعلى صبرهم وثباتهم، مضيفة: «يدخل علينا العام الثامن للحصار

من الفقر والحرمان من أبسط الحاجات الإنسانية، ويبدو أن دول العالم التي تدعي الديمقراطية والمحافظة على القيم قد سقط عنها القناع في أول اختبار حقيقي لها وهو حصار قطاع غزة». وتابعت: «إن قرار رفع الحصار عن قطاع غزة

تتحمل مسؤوليته الدول العربية والسلطة الفلسطينية في رام الله، والمطلوب في هذه المرحلة هو وقف المفاوضات التي تعطي غطاء ومسوغا للاحتلال بالاستمرار في سياساته العنصرية تجاه الشعب الفلسطيني».

وأكدت المنصور أن مصر الشقيقة يقع عليها دور كبير في فك الحصار، وليس المشاركة في إكحامه على أهل فلسطين، وناشدت كافة منظمات حقوق الإنسان والبرلمانات العربية والدولية رفع صوتها عاليا لصالح إنهاء الحصار عن القطاع وبشكل تام.

النائب يحيى موسى



من ناحيته تحدث النائب يحيى موسى عن الأوضاع الصعبة التي يعيشها الفلسطينيون في كل مكان، مشيرا للحصار الواقع عليهم في الضفة الغربية

والشمال والداخل الفلسطيني وقطاع غزة، وأن هذا الحصار جاء لكسر إرادة المقاومة الفلسطينية التي تآبى التفريط بالثوابت الفلسطينية، وتتمسك بالمقاومة المسلحة ضد العدو الصهيوني. وطالب موسى بالعمل على تغيير الاستراتيجيات السياسية المعمول بها بعد مضي ثمان سنوات على الحصار، إما بالتوافق مع القوى والإرادات التي تعمل على تشديد الحصار، أو اتخاذ قرارات جريئة بقلب الطاولة وخلق واقع جديد.

وتابع: «الخروج من هذه الحالة لن يكون إلا بالإجماع الوطني والإرادة الموحدة نحو التحرر والخروج من المراهات السياسية، فالعالم الآن لا يكثر بالخطابات ولا يتعامل بالمبادئ بل يتعامل وفق مصالحه الخاصة، ويجب أن يكون لدينا استراتيجية للتعامل وفق هذا التصور».

النائب يونس أبو دقة



بدوره أشار النائب يونس أبو دقة إلى الكارثة التي حلت بالمجال الاقتصادي في قطاع غزة، وتوقف عمل مشاريع البنية التحتية والمشاريع التطويرية، مؤكدا أن الأزمة إنسانية بالدرجة الأولى، ولا يرضى أحد باستمرار هذا الحصار الظالم.

وأكد أبو دقة على وجوب استغلال حالة الحصار سياسيا وإنسانيا وقانونيا للضغط على الكيان الصهيوني، وملاحقة قادة الاحتلال في المحاكم الدولية لارتكابهم جرائم ضد الإنسانية بحق الشعب الفلسطيني، وأكد على ضرورة إيجاد الآليات السياسية اللازمة لإجبار السلطة في رام الله لرفع الدعاوى القضائية في المحاكم الدولية ضد الاحتلال الصهيوني وقادته كمقدمة لجليهم وتقديمهم للمحاكمة كمجرمي حرب بناء على ما اقترفته أيديهم الآثمة بحق أبناء شعبنا سواء من خلال تشديد الحصار على القطاع أو جراء عدوانهم المستمر.

النائب يوسف الشرافي



من جهته وجه النائب يوسف الشرافي تحية للمواقف الرجولية الصادرة من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ووقوفه إلى جانب الشعب الفلسطيني ومواقفه المشرفة من قضية حصار غزة، ووجه شكره أيضا لدولة قطر على دعمها للقطاع المحاصر، وكل الوفود الأجنبية الزائرة لقطاع غزة.

ودعا الشرافي كافة مكونات الشعب المصري وأطيافه السياسية إلى نبذ مفردات الشقاق التي تحاول زرعها بعض الجهات والشخصيات بهدف الوقعية بين الشعب الفلسطيني والشعب المصري، وتشويه صورة المقاومة الفلسطينية.

وقال الشرافي إن استمرار فرض الحصار على مليوني فلسطيني تقريبا يشكل وصمة عار في جبين كل الأنظمة التي تدعي الديمقراطية، داعيا الأمم المتحدة وكافة المنظمات الحقوقية إلى التوقف عن المعالجة النظرية، وإنفاذ مبادئ القانون الدولي فيما يتعلق بقضية الحصار على قطاع غزة.

النائب سميرة الحلايقة



من ناحيتها أشارت النائب سميرة الحلايقة في مداخلة عبر الهاتف إلى أن تراجع الحالة التضامنية مع قطاع غزة في الآونة الأخيرة يأتي بالنظر

للأحداث الإقليمية التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص، وشددت على ضرورة الاستمرار في حملة كسر الحصار رغم كل الظروف الصعبة.

وناشدت الحلايقة كافة الأطراف التي تحكم الحصار على قطاع غزة بالإسراع لإيجاد الحلول المناسبة والكفيلة بإنهاء الحصار الجائر على القطاع وتمكين أهله من حرية السفر والتنقل بسهولة كما مواطني العالم كافة.

وقالت الحلايقة بأن الشعب الفلسطيني يعول على الجهات العربية وجمهورية مصر العربية وجامعة الدول العربية لفك الحصار عن القطاع وخاصة أن جامعة الدول العربية كانت قد اتخذت قرارا بفك الحصار عن القطاع مسبقا.

النائب محمد فرج الغول



من جهته أكد النائب محمد فرج الغول أن الاحتلال الإسرائيلي ارتكب كافة أنواع الجرائم بحصاره لقطاع غزة، وهذه الجرائم تستوجب التوجه السريع للمحاكم الدولية لمحاكمة قادة الاحتلال كمجرمي حرب.

واستغرب النائب الغول من سكوت رئيس السلطة محمود عباس وممثل السلطة في الأمم المتحدة عن تحريك عشرات الدعاوى المرفوعة بحق مجرمي الاحتلال، وسكوت الجامعة العربية والبرلمانات عن تفعيل قراراتها الخاصة بكسر الحصار على قطاع غزة.

وشدد الغول على أن الحصار يعتبر وفقا للقانون الدولي والقانون الدولي الانساني جريمة انسانية كبيرة تستوجب عقاب فاعليها.

التشريعي : اتهام السلطات المصرية للمقاومة الفلسطينية بالإرهاب باطل قانونيا وإنسانيا ووطنيا ... وتشديد الحصار على غزة يتزامن مع خطة كيري لتصفية القضية

نصار باستمرار الحصار المفروض على القطاع بقرار من الرباعية الدولية ومن أيدها في هذا الحصار الظالم، وقال: «من لا يعترف بالحكومة الفلسطينية الشرعية هو شريك في هذا الحصار سواء كان عرب أو غيرهم، خاصة من يدعي أنه فلسطيني في رام الله وهو شريك في الحصار».

وأكد أن الشعب الفلسطيني بصره على هذا الحصار لن يتنازل عن حقوقه، ولن يعترف بإسرائيل، ولن يعترف بالاتفاقيات الموقعة بين السلطة والكيان الصهيوني، مشددا على أن الأرض لن تحرر إلا بالمقاومة ومقارعة الاحتلال.

النائب محمد شهاب



أما النائب محمد شهاب فركز على ضرورة إضافة بند وهو تزايد حالات الإصابة بالسرطان وتشوه الأجنة والحالات العصبية والفشل الكلوي وأمراض القلب، وهذا من نتائج الحصار ونقص الأدوية.

وأكد ارتفاع نسبة تلك الأمراض بشكل كبير خلال سنوات الحصار بسبب تدمير شبه كامل لمكونات الحياة، مضيفا: «الاحتلال استخدم خلال حربه على غزة مئات الآلاف من الأطنان والقنابل التي احتوت على إشعاعات قوية، وإن أخطر أهداف الحصار الذي فرض على قطاع غزة يستهدف إبادة الحياة البشرية من خلال تسميم المياه والتربة ومكونات الحياة الأساسية».

النائب مشير المصري



وأخيرا، ثمن النائب مشير المصري الجهود العربية والدولية التي عملت لكسر الحصار وطالبهم بالمزيد من هذه الجهود، مضيفا: «مرت ٨ سنوات على حصار

شعبنا ونحن نؤكد على ذات المواقف التي انتخبنا على أساسها شعبنا الفلسطيني رغم أن القوة الدولية راهنت على ١٠٠ يوم لكسر إرادتنا ولم تنجح بفضل صمود أهل شعبنا ومقاومته الباسلة».

وتابع: «إن مما يؤسف أن الحصار لم يعد يهوديا بل عربيا، وإن إغلاق الأنفاق وخنق غزة سبب أضرار أضعاف ما كان عليه في عهد المخولع مبارك، بل تعدى ذلك اتهام غزة بالتدخل في الشأن المصري لتبرير حصار شعبنا».

وأكد النائب المصري أن غزة هي حامية المشروع العربي والإسلامي وغصة في حلق الاحتلال الذي يحلم بإقامة دولته العظمى، وتابع: «غزة يجب أن تكافأ لا أن تحاكم خاصة أنها تنوب عن الأمة في إفشال مخطط الاحتلال والتصدي لتهويد المقدسات الإسلامية».

وتابع: «الدول الكبرى في العالم تريد ديمقراطية مفصلة بمقاسهم، ولكن شعبنا أفضل هذه الرهانات الدولية بكسر إرادته، وغزة أفشلت الانقلاب السياسي على إرادة شعبنا من خلال شروط الرباعية، وأفشلت الانقلاب المالي من خلال الحصار وأفشلت الانقلاب الأمني الداخلي بالفوضى، وستفشل محاولات محاكمة المقاومة والقضية بإذن الله.

وفي ختام الجلسة أقر المجلس التشريعي تقرير اللجنة السياسية حول الحصار مع التعديلات بالإجماع.



اليوم ضرب للمقاومة الفلسطينية وضغط على شعبنا في كل أماكن تواجده للقبول بتصفية القضية الفلسطينية حسب خطة كيري وما تتضمنه من تنازلات من العيار الثقيل بحق الثوابت الفلسطينية.

وطالب الحية المجلس التشريعي بالدفع بالاتجاه إسراع إنهاء الانقسام وإزالة التخوفات من كل الأطراف تمهيدا لمصالحة وطنية شاملة كما تم الاتفاق عليها سابقاً مع كافة الأطراف.

النائب عبد الفتاح دخان



إلى ذلك قال النائب عبد الفتاح دخان إن «من يحاصر غزة هم شركاء الصهيونية العالمية، وعملاء لها، ووكلاء للاحتلال الصهيوني بامتياز، متسائلا:

«أليس من العيب أن يشارك بعض إخواننا العرب بتشديد الحصار على قطاع غزة؟».

وأكد أن حصار غزة يقطع في عروبة الأطراف الداعية إليه، مبينا أن حصار غزة أكبر دليل على تخلي المحاصرين عن كل القيم الإنسانية والوطنية والإسلامية، مذكرا كل المحاصرين لنا من العرب والمسلمين بمسئولياتهم الدينية والوطنية والقومية.

النائب خميس النجار



من جانبه حذر النائب خميس النجار من أن شعبنا الفلسطيني يعيش كارثة صحية بمعنى الكلمة، مؤكدا وجود نقص حاد في الأدوية والعلاجات الضرورية

اللازمة لعلاج الأمراض الخطيرة والمزمنة، منوهاً إلى أن هذا النقص في ازدياد مستمر يوماً بعد يوم.

وبيّن أن الرصيد من الدواء لا يمكن أن يغطي الحالة الموجودة، متابعا: «الأجهزة الطبية المتعطلة لا يوجد لها قطع غيار ولا نستطيع إصلاحها».

وأكد أننا نعيش في حرب غير معلنة، مشددا على أن «نسبة السرطان العام الماضي زادت بنسبة ١٠٪ عن سابقتها من السنوات وهذا مؤشر خطير جدا».

النائب جمال نصار



بدوره ندد النائب جمال



يجب إيقافها فوراً. النائب إسماعيل الأشقر

من جهته وجه النائب إسماعيل الأشقر رسالة للمجتمع الدولي منددا فيها باستمرار الحصار غير القانوني والإنساني، مشددا على ضرورة إنهائه ليمارس شعبنا حياته كبقية البشر.

وتساءل: «لماذا جرائم الحرب مستمرة ضد شعبنا الكريم الذي يرفض المهانة؟»، مضيفا: «٨ سنوات لم تنل من عزيمة شعبنا واستمرار الحصار مصلحة صهيونية فقط».

وجه النائب الأشقر تساؤلا للعالم العربي: «هل يجوز أن يمنع الوقود والكهرباء عن قطاع غزة وهو يعيش بجوار أكبر مخزون بترولي على وجه البسيطة؟ فأين إخوة الدين والدم والقرابة والعروبة؟».

وأشار إلى أن شعبنا لم ينس الدول التي وقفت بجانبه في هذه المحنة والدول التي ساندت شعبنا ولا ينسى كذلك المتضامنين الذين جاءوا الي غزة ليدعموا صمودها ويعززوا من صبر أهلها، لافتا إلى أن فلسطين أمانة في رقاب العرب والمسلمين وأحرار العالم كافة، وتابع: «ستسألون عن هذه الأمانة أمام الله يوم القيامة وأمام التاريخ كذلك، وشعبنا متمسك بخياره الاستراتيجي لتحرير أرضه دون الالتفات لأي معوق آخر».

النائب خليل الحية



أما النائب خليل الحية فاقترح أن تضاف إلى التقرير حالة من توصيف الحصار، لأن الحصار وحده ليس ما يواجه المجتمع بل يأتي متزامنا مع تهويد

القضية في استهداف فلسطيني ٤٨ والضغط على شعبنا في الشتات واستباحة الضفة الغربية وبناء المستوطنات في محاولة لفرض وقائع جديدة على شعبنا وقضيتنا في ظل انشغال الأمة بواقعها والضغط الأمريكي على السلطة.

وأشار إلى أن الحصار يتزامن مع محاولة استهداف المقاومة بكل الأدوات بدءا من الإمداد بالمال والسلاح والوقوف خلفها بالمواقف السياسية الواضحة امتثالا لاتفاق رايس ليفني، مضيفا: «نحن ننظر بكل خطورة بأن ما يجري

النائب هدى نعيم



بدورها قالت النائب هدى نعيم: «إن ما حدث مع الشعب الفلسطيني من معاقبته على خياره الديمقراطي، ومتابعة ذلك بالحصار والقتل، هذه الحالة سوف تنشئ جيلا مستقبليا لا يؤمن

بالديمقراطية، وهذا الجيل لن يسكت عن سرقة حقوقه ومستقبله، وسيحاسب كل من ساهم على وقوع الظلم بحق الشعب الفلسطيني».

النائب عاطف عدوان



من ناحيته استنكر النائب عاطف عدوان بشدة الصمت الذي تمارسه بعض الدول العربية ومشاركتها في حصار غزة، بدلا من الوقوف مع الشعب الفلسطيني، وقال: «ممثلي إسرائيل يجوبون

العالم العربي والفلسطينيين ممنوع عليهم حتى التنقل في داخل أرضهم».

وعلق عدوان على الأوضاع الحالية التي تمر بها المنطقة قائلا: «القيم والمعايير انقلبت رأسا على عقب، نحن في وقت أصبح فيه الشريف إرهابيا، والرافض للاحتلال إرهابيا، والعدو صديقا وشريكا. اذا لم يكن في بعض من أمتنا خير لنا ولشعبنا، فنتمنى فقط أن يرفعوا عدوانهم عنا، ويتركونا وشأننا».

النائب مروان أبو راس



من جهته قال النائب مروان ابو راس إن إعادة الأنفاق بين قطاع غزة ومصر ليس مطلباً، ولكن الشعب الفلسطيني يريد البديل، ومن يستعرض بطولته في إغلاق الأنفاق، عليه

أن يستعرض إنسانيته في فك الحصار عن أهل فلسطين.

وأضاف: «نحن نحب مصر ونريد الاستقرار لها، لكن اعتبار المقاومة الفلسطينية إرهابية، وتلفيق القضايا بحق الشهداء والأسرى المجاهدين في سجون الاحتلال، يضع علامات استفهام كبيرة حول نية بعض الجهات في مصر».

النائب سالم سلامة



من ناحيته قال النائب سالم سلامة: «ندعو من أمام معبر رفح للمرة الألف مصر لعدم المشاركة في الحصار على الشعب الفلسطيني وفتح معبر

رفح أمام المرضى والطلاب والنساء، وفتح الطريق أمام القوافل المتضامنة مع الشعب الفلسطيني».

وطالب النائب سلامة مؤسسات حقوق الإنسان بتقديم لوائح اتهام بحق مجرمي الحرب الإسرائيليين، وطالب سلطة رام الله أن لا يجعلوا من أنفسهم غطاء لجرائم الاحتلال عن طريق الاستمرار في المفاوضات مع العدو، منوهاً إلى أن المفاوضات التي تجريها السلطة في رام الله مع الاحتلال تتم بعيداً عن التفويض الشعبي ولا تتمتع بأي دعم من الفصائل الفلسطينية وبالتالي

بهدف تذليل العقبات والإطلاع على واقع المركز

لجنة الرقابة بالتشريعي تزور مركز إصلاح وتأهيل غزة «أنصار»

مالية للأسرة التي يتم إيقاف معيها حتى لا تنحرف الأسرة".

وأشار حمدان إلى وجود عدد من الموقوفين تجاوزوا المدة القانونية ولم يسود بحقهم لوائح اتهام، وأكد أن إدارة المركز راسلت النائب العام بهذا الخصوص، حيث لا يجوز الإبقاء على هؤلاء الموقوفين طالما لم توجد بحقهم لوائح اتهام، وأرفق حمدان كشفاً بأسماء هؤلاء الموقوفين. وأطلع حمدان نواب التشريعي على مشكلة الموقوفين من المرضى النفسيين، مشيراً إلى وجود قسم عزل خاص لهؤلاء النزلاء، لكنه أكد أن هناك حالات تمت معابنتها وهي بحاجة إلى أن تذهب لمصحات نفسية لتلقي العلاج اللازم.

فيما أكد أن ضعف الموازنات المقدمة من قبل الحكومة سواء الموازنات الرأسمالية لتطوير المكان أو التشغيلية، يقف حائلاً أمام التطوير والرقى بمستوى العمل في مراكز التأهيل والإصلاح بشكل عام.

من ناحيتهم طالب النواب مدير المركز بضرورة مشاركة لجان الإصلاح في بعض حالات الموقوفين لتساعدتهم في إيجاد حلول لبعض الإشكالات، كما طالبوا بتزويدهم بالمشاكل كل واحدة على حدة ضمن ملف مرفق به بعض التوصيات حتى يتمكنوا من معالجتها والتحرك بشأنها مع الجهات المختصة.



بالمحاكمات.

وتابع: "نحاول التواصل مع الجهات القضائية للإسراع في القضايا التي تخص النساء لما لها من حساسية في مجتمعنا، وباعتقادنا أن مشكلات الفقر هي السبب الأساسي في ارتكاب الجريمة، لذلك نطلب منكم الدفع باتجاه تطبيق قرار مجلس الوزراء الذي ينص على جواز صرف مساعدات

بدوره رحب مدير المركز المقدم سامح حمدان بأعضاء اللجنة، وتحدث عن القضايا والإشكالات التي تواجه عمل المركز، حيث أكد أن طول مدة التوقيف والمحاكمة تمثل إشكالية لما يمس بحقوق الموقوفين أحياناً، وأطلع اللجنة على كشف بأسماء الموقوفين لمدة طويلة مطالباً إياهم بالتواصل مع الجهات المختصة للإسراع

زارت لجنة الرقابة وحقوق الإنسان بالمجلس التشريعي برئاسة النائب يحيى موسى مركز إصلاح وتأهيل غزة "أنصار" للإطلاع على أوضاع الموقوفين، بمشاركة أعضاء اللجنة النائب عبد الرحمن الجميل والنائب هدى نعيم، وكان في استقبالهم مدير المركز المقدم سامح حمدان، ومدير السجن المركزي الرائد ناهض زقوت، ومديرة سجن الأسيرات النقيب أمل نوفل.

وأشار النائب يحيى موسى إلى أن الزيارة تأتي في سياق تعزيز التعاون بين لجنة الرقابة والمركز ومساعدتهم على تجاوز المعوقات، وللإطلاع على بعض الحالات الموقوفة في المركز والتي يوجد بها إشكالات قانونية، مؤكداً استعداد اللجنة لبذل مزيداً من الجهود لتذليل أي عقبة تعترض عمل المركز وإدارته.

بدوره أكد النائب عبد الرحمن الجميل أن اللجنة لمست فارقاً واضحاً في العمل والجهد المبذول في تطوير المركز عما كانت عليه الأمور قبل عام، شاكرًا إدارة المركز على هذا الجهد، مشيراً إلى أن الهدف الأساسي من هذه الزيارة هو تذليل العقبات والمعوقات التي يواجهها مركز التأهيل، والتواصل مع الحكومة بهذا الإطار، منوهاً إلى حرص لجنته على دعم الجهود المخلصة الرامية لتطوير عمل المركز بما يعود بالنفع على الموقوفين ويخفف م معاناة ذويهم.

ناقشت سبل دعم القضية الفلسطينية واختطاف النواب ومواجهة مخططات الاحتلال

وفود من نواب الضفة تلتقي سفيري جنوب إفريقيا وفنزويلا ونائب السفير التركي

والنائب حسن يوسف.

وناقش النواب مع السفير العلاقات الفلسطينية الإفريقية، وموقف دولة جنوب إفريقيا الداعم للقضية الفلسطينية ولأبناء شعبنا، الذي يمثل رمزاً للمقاومة والتصدي للظلم والاحتلال، مثله مثل الزعيم الإفريقي الراحل نيلسون مانديلا، وموقف جنوب إفريقيا الملتزم بنهج مانديلا الداعم لكافة المستضعفين في هذا العالم، والمساند للشعب الفلسطيني وحقه في التحرر من ظلم الاحتلال، وإقامة دولته. وتطرق اللقاء أيضاً إلى مساعي الاحتلال في إخضاع المدينة المقدسة، والمسجد الأقصى على وجه الخصوص، للسيادة الإسرائيلية الكاملة، مما يشكل تهديداً حقيقياً لوجود المسجد الأقصى، والمقدسات على وجه العموم، وضرورة الضغط على الاحتلال لوقف انتهاكاته بحق الوجود الفلسطيني في المدينة المقدسة.

واستعرض الجانبان أيضاً الوضع الداخلي الفلسطيني، وآخر المستجدات على مسار المصالحة والسبل التي يمكن من خلالها تسريع التوصل لاتفاق ينهي سنوات الانقسام، ويعزز الوحدة الداخلية في مواجهة الاحتلال ومشاريعه.

زيارة سفارة فنزويلا

كما زار وفد من المجلس التشريعي سفارة فنزويلا، والتقى بالسفير سفير دانيال، وضم الوفد كلا من النائب المقدسي المبعد عن المدينة محمد طوطح، والنائب د. أيمن دراغمة، والنائب أحمد مبارك.

وناقش النواب مع السفير العلاقات الفلسطينية الفنزويلية، والموقف الفنزويلي الداعم للقضية الفلسطينية ولأبناء شعبنا، منذ عهد الرئيس الراحل هوغو تشافيز، وحتى الرئيس الحالي نيكولاس مادورو، مثنين وقفة فنزويلا إلى جانب الشعوب المستضعفة، في وجه غطرسة دول الظلم والاستعباد، ورفضها للاحتلال الغاشم.

كما ناقش النواب قضية اختطاف النواب وسبل مواجهة مخططات الاحتلال ضد القدس والمسجد الأقصى.

زيارة سفارة جنوب إفريقيا

إلى ذلك، زار وفد برلماني سفارة جنوب إفريقيا، والتقى بالسفير مالونجيسي مكاليمبا. وضم الوفد كلا من النائب المقدسي المبعد عن المدينة محمد طوطح، والنائب د. أيمن دراغمة، والنائب أحمد مبارك،

المقدسة، وسعيه الدؤوب لتحويلها وإخفاء كل معالمها العربية والإسلامية، في ظل صمت وتواطؤ دوليين.

كما تطرق اللقاء إلى مساعي الاحتلال في إخضاع المدينة المقدسة، والمسجد الأقصى على وجه الخصوص، للسيادة الإسرائيلية الكاملة، مما يشكل تهديداً حقيقياً لوجود المسجد الأقصى، والمقدسات على وجه العموم، وضرورة الضغط على الاحتلال لوقف انتهاكاته بحق الوجود الفلسطيني في المدينة المقدسة.

واستعرض الجانبان أيضاً الوضع الداخلي الفلسطيني، وآخر المستجدات على مسار المصالحة والسبل التي يمكن من خلالها تسريع التوصل لاتفاق ينهي سنوات الانقسام، ويعزز الوحدة الداخلية في مواجهة الاحتلال ومشاريعه.

من جانبه أكد نائب السفير التركي موقف بلاده الداعم بكل الأشكال والطرق الممكنة للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني، وأن هذا الموقف ثابت لا يتغير. كما أكد على أن قضية القدس والمقدسات ستظل أولوية بالنسبة للقيادة التركية ولشعبها، وأن بلاده لن تتخلى عن وقفها مدافعة عن فلسطين وشعبها ومقدساتها.

زارت وفود من نواب المجلس التشريعي بشكل منفصل السفيرين الجنوب إفريقي والفنزويلي، فضلاً عن نائب السفير التركي، بمدينة رام الله، وذلك سلسلة لقاءات يعقدها أعضاء في المجلس التشريعي مع السفراء وممثلي الدول في فلسطين.

زيارة السفارة التركية

فقد زار وفد من المجلس التشريعي سفارة تركيا، والتقى بالسفير حسام الدين أرسلان، وضم الوفد كلا من النائب د. أيمن دراغمة، والنائب أحمد مبارك والنائب حسن يوسف. وناقش النواب مع السفير العلاقات الفلسطينية التركية، وموقف دولة تركيا الداعم للقضية الفلسطينية ولأبناء شعبنا، الذي يمثل رمزاً للمقاومة والتصدي للظلم والاحتلال.

كما ناقش النواب أيضاً مع السفير استمرار الاحتلال في اختطاف ١١ نائباً، وإبعاد ٣ نواب ووزير سابق عن المدينة المقدسة، وسبل تفعيل هذه القضية في المحافل الدولية، والضغط بكل السبل الممكنة على الاحتلال من أجل وقف غطرسته بحق الشعب الفلسطيني وممثليه، وبحق المدينة

دعا الاتحاد الأوروبي للضغط على فرنسا لوقف دعمها للإرهاب

د. بحر يشارك بوقفة تضامنية مع مسلمي إفريقيا الوسطى ونصرة للمسجد الأقصى

مطالباً الأمم المتحدة بالقيام بواجبها وإرسال قوات دولية وأممية إنقاذاً لشعب إفريقيا الوسطى من المذابح الجماعية التي يتعرضون لها، كما طالب الجامعة العربية بالتحرك لأجل العروبة والإسلام.

وفي سياق آخر حذر بحر من التداعيات الخطيرة لمشروع القانون الصهيوني الذي ينوي الكنيست إقراره والقاضي بإلغاء الوصايا العربية الأردنية على القدس المحتلة واستبدالها بالوصاية الصهيونية.

واعتبر أن ما يحدث في القدس هو جرائم ممنهجة ومستمرة لتهويد المدينة والسيطرة على الحرم القدسي الشريف بعد طرد أهله وهدم منازلهم، مثنياً موقف البرلمان الأردني الذي طالب الحكومة الأردنية بضرورة طرد السفير الصهيوني من عمان رداً على مشروع القانون الصهيوني، مطالباً بمزيد من التفاعل العربي والإسلامي تجاه قضية القدس وفلسطين.



الديمقراطية بالضغط الفوري على فرنسا التي ترعى إرهاب المليشيات الصليبية التي تفتك بالشعب المسلم،

فلسطين رغم كونها انتخابات حرة ونزيهة. ووجه بحر ندائه إلى الاتحاد الأوروبي الذي يدعي

ندد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي بالجرائم والإبادة الجماعية التي يتعرض لها المسلمون في إفريقيا الوسطى وسط صمت دولي وعالمي مريب، معتبراً أن الحرب على مسلمي إفريقيا الوسطى ومن قبل ذلك مسلمي بورما هي حرب ممنهجة على الإسلام والمشروع الإسلامي الكبير.

جاء ذلك خلال وقفة تضامنية نظمها وزارة الأوقاف والشئون الدينية في ساحة الجندي المجهول نصرة للمسجد الأقصى وتضامناً مع مسلمي إفريقيا الوسطى بحضور وزير الأوقاف د. اسماعيل رضوان وعدد من العلماء والدعاة.

وبين بحر أن الحرب على المسلمين تمت بسبب اختيار رئيس مسلم للبلاد، لافتاً إلى أن الغرب وأصحاب الديمقراطية الزائفة يكفرون بها إذا جاءت بنتائج غير مناسبة لهم مثلما حدث في فلسطين حيث أعلنت الرابعة عدم اعترافها بنتائج الانتخابات التي جرت في

بهدف تبادل الاستشارات وبحث سبل تطوير القطاع التجاري الفلسطيني

المجلس التشريعي يستقبل وفدا من الغرفة التجارية الفلسطينية



آفاق آفاق

مؤمن بسيسو

الشراكة الوطنية!

لا شك أن الشراكة السياسية تعالج جزءاً من المشهد الوطني، إلا أن الشراكة الوطنية تضع المجتمع الفلسطيني بأسره في قلب دائرة المعالجة والاستهداف.

الشراكة السياسية تعنى بترميم وتطوير العلاقات بين القوى والفصائل السياسية في إطار النظام السياسي الفلسطيني، بينما تغرس الشراكة الوطنية جذورها القوية في أعماق المجتمع ونسيجه الحيوي، وتجعل من النخبة السياسية والثقافية والاقتصادية والمجتمعية، إلى جانب المواطن، شركاء جنباً إلى جنب في التكاتف الوثيق نحو تحمل مسؤولية وهموم الوطن والقضية.

المطروح حالياً في إطار ملفات المصالحة الداخلية لا يتعدى شراكة سياسية في إطار مجتزأ على المستوى النظري، فيما يتضاءل كثيراً حيز وحظوظ الشراكة لدى إنزالها منزل التطبيق على المستوى العملي.

ثقافة الشراكة الوطنية غائبة تماماً هذه الأيام عن التفكير الفصائلي، وما يتم تداوله عن استدعاء قيم ومفاهيم الشراكة السياسية يراوح، فقط، في إطار الشعار المجرد لأغراض الاستهلاك الداخلي، والنتيجة أننا أمام واقع مؤسف تغلب عليه ثقافة الهيمنة والاستحواذ والرغبة في إقصاء الآخر.

تجربة السنوات الماضية بما حوته من مأس و آلام ومصائب في ظل الانقسام لم تكن كافية لإعادة صياغة التفكير الفصائلي باتجاه موجبات الشراكة الحقة، والاستقامة على رؤية وطنية شاملة تعلي المشترك الوطني العام على الاعتبار الفصائلي الضيق، وتنزل عند حدود المصلحة الوطنية العليا أيا كانت الكلفة أو الأثمان المترتبة عليها.

كم من الوقت نحتاج لتعبيد طريق الشراكة الوطنية التي تشكل القاعدة الصلبة والأساس المتين في مواجهة الاحتلال وتحدياته الجسام؟! وكم من الوقت نحتاج كي نتعلم من أخطائنا وخطايانا، ونأخذ العبرة من تجارب ومصائر الآخرين؟!

بإمكاننا أن نجعل التوافق على تشكيل حكومة التوافق الوطني بداية الطريق إلى الشراكة الوطنية، وبإمكاننا أيضاً أن نجعل منها البداية والنهاية على السواء. فلسطين ليست حكراً على فصيل بعينه، فالوطن وطن الجميع، ولا مناص من الاعتراف بأن النهج والسياسة الفصائلية الحالية تضر الوطن وقضيته العادلة أشد الضرر، وتباعد بينه وبين تلمس آفاق النصر والحرية، وتعيد سنوات طويلة إلى الخلف.

من يقرر في شأن الوطن وقضاياه الكبرى، ومن يبت في المصير الوطني، يجب أن يكون الشعب الفلسطيني بكافة شرائحه في الداخل والخارج أولاً، ولا قيمة لأي ادعاء أو محاولة للتزلف إلى الشعب بشعار جميل أو الفاظ براقة ليس لها من الواقع نصيب.

الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج ليس مجموعة راع كما يتصور البعض، بل هو توليفة من الشرائح والمؤسسات والشخصيات ذوي القدرة والفهم والكفاءة، وهي تركيبة واسعة قادرة على حشد الدعم لأي قرار هام أو سياسة كبرى، وتبنيها والدفاع عنها من الألف إلى الياء.

باختصار. حاجتنا إلى الشراكة الوطنية كحاجتنا إلى الماء والهواء، ولن نتنسم عبير النصر والحرية ما دامت الشراكة خارج أجندتنا الملحة وأولوياتنا الكبرى.



استقبل د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي وفدا من الغرفة التجارية الصناعية الفلسطينية محافظات غزة، بحضور النواب: سالم سلامة، خليل الحية، أحمد أبو حلبية، عبد الفتاح دخان، عاطف عدوان، جمال نصار، مشير المصري، وجميلة الشنطي.

وضم وفد الغرفة التجارية وليد خالد الحصري رئيس مجلس إدارة الغرفة، وأعضاء مجلس الإدارة محمد وضاح بسيسو ومحمد الفرعاوي و بدري التركماني.

التجار والمستوردين والأعمال الاقتصادية في فلسطيني بشكل عام.

تنظيم دقيق

من ناحيته شدد رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي النائب عاطف عدوان على أن الغرفة تعتبر من أهم المؤسسات التي تقوم بالإشراف والتنفيذ على الأعمال التجارية وتنسيق مهام المستوردين في الداخل والخارج، مشيراً إلى التنظيم الذي تتمتع به الغرفة في ظل مجلس إدارتها الحالي.

ونصح النائب عدوان الغرفة التجارية بضرورة تعيين مستشار قانوني للغرفة، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على أعمال الغرفة وتطوير هذه الأعمال بما يخدم التجار.

وقدم عدوان لوفد الغرفة بعض الأوراق والوثائق التي من شأنها تجويد الخدمة المقدمة من قبل الغرفة.

تحديث الأنظمة

بدوره أشار رئيس لجنة الموازنة في المجلس التشريعي النائب جمال نصار إلى دعم لجنته للغرفة حتى تأخذ دورها جيداً، داعياً مجلس الإدارة للشروع الفوري في تحديث الأنظمة الإدارية والقانونية والمالية المعمول بها في الغرفة لتتواءم مع متطلبات التجارة الحديثة، مؤكداً على ضرورة جلب خبراء اقتصاديين من الخارج للاستفادة من خبراتهم في تطوير القطاع الاقتصادي والتجاري في فلسطين.

مناطق قطاع غزة وذلك تنفيذاً للقانون الذي اتخذته التشريعي في المرحلة الأخيرة.

وأشار الحصري إلى جهود الغرفة في التواصل مع اتحاد الغرف التجارية في الضفة الغربية وتقريب وجهات النظر، منوهاً إلى أن الزيارة التي قام بها أعضاء الغرف التجارية في الضفة لقطاع غزة مؤخراً جاءت بناءً على الدعوة التي توجهت بها غرفته للباحث بشأن خدمة التجار والمستوردين والقطاع الاقتصادي في فلسطين.

زيارة مصر

وأوضح الحصري بأن الغرفة بصدد تشكيل وفد مشترك من الضفة وغزة لزيارة اتحاد الغرف التجارية المصرية والتباحث مع الأشقاء المصريين في سبيل تطوير التبادل التجاري بين البلدين، معرباً عن أمله بإخراج تلك الزيارة لحيز التنفيذ قريباً.

شكر وتقدير

بدوره شكر د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني جهود مجلس إدارة الغرفة التجارية في تقديم الخدمة للتجار والمستوردين الفلسطينيين، معتبراً أن الغرفة تقوم بأعمالها والمهام المناطة بها على الوجه الأكمل.

وحيا بحر الغرفة ممثلة برئيسها وأعضاء مجلس إدارتها لقيامهم بتنفيذ قرار وتوصيات المجلس التشريعي باستحداث أربعة غرف تجارية في القطاع، الأمر الذي يخدم قطاع

انتخاب حر ونزيه

وقدم الحصري شرحاً عن أعمال الغرفة التجارية والمهام التي تنفذها بإشراف مجلس إدارتها المؤقت، موضحاً بأن المجلس الذي يترأسه قد تم انتخابه بشكل حر ونزيه من قبل مجموع التجار ورجال الأعمال بحضور وإشراف وزير الاقتصاد د. علاء الرفاتي الذي أثنى على الخطوة وشجعها واعتبرها خطوة جيدة في الاتجاه الصحيح، مؤكداً بأنه يقوم بإدارة مجلس الغرفة بشكل قانوني ولحين انتخاب مجلس إدارة آخر.

شكر المجلس التشريعي

وشكر الحصري المجلس التشريعي الفلسطيني على جهوده الداعمة لقطاع الاقتصاد والتجار والأعمال التجارية، ناقلاً تحيات منتسبي الغرفة من التجار كافة للمجلس التشريعي، معبراً عن سعادته البالغة بلقاء أعضاء التشريعي.

وشدد الحصري على تفهم الوضع الاقتصادي الصعب الذي تمر به البلاد، منوهاً إلى أن غرفته جاهزة لتقديم الاستشارات التجارية للتجار ورجال الأعمال بهدف خروجهم من الوضع الحالي وتطوير أعمالهم الاقتصادية والتجارية.

خدمة القطاع التجاري

وأوضح الحصري أن غرفته تضم في سجلاتها ١٣٠٠٠ تاجر ومستورد موزعين على محافظات غزة، منوهاً إلى جهود الغرفة مؤخراً والتي أثمرت ميلاد أربع غرف تجارية في مختلف



نواب التشريعي يعودون الشيخ العلامة عبد الكريم الكحلوت قبل يوم من وفاته



النائبان د. أحمد أبو حلبية د. وخميس النجار في مؤتمر صحفي للتحذير من مخطط فرض السيادة الصهيونية على الأقصى